فقدان الثقة وأثره في السلوك الاجرامي

Loss of trust and its impact on criminal behavior

أ.م.د. فخري جعفر أحمد الحسيني

جامعة وارث الأنبياء –كلية القانون

faqray.ja@uowa.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/٢٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٧/٢٧

الملخص:

تؤدي الثقة دوراً اساسياً في الوسط الاجتماعي القائم بوضع مبادئ وآليات يقوم عليها المجتمع، فالثقة لها دور في مواجهة بعض القضايا المجتمعية كتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي، لكن مع تطور المجتمع وتعقده ومع كثرة مخاطر الحياة أصبحت الثقة في حالة متردية، ذلك أن غالبية العلاقات التي تجمع بين الناس أصبحت علاقات مصالح مادية بحتة، لذا أضحت الثقة عاملا حيوياً لاستمرارية وجود المجتمع واستقامة العلاقات داخله، وتختلف المجتمعات عادة بشكل كبير في مدى ثقة الأفراد بعضها ببعض، كذلك الثقة في المؤسسات الاجتماعية تتفاوت بشكل كبير، فقد اصبح من الواضح أن هذا الارتياب السائد في كثير من الأحيان هو مجرد انعكاس لفقدان الثقة في الآخرين.

إن فقدان الثقة لا يحدث بمعزل عن العوامل الاجتماعية والنفسية؛ فالظلم، الفساد، والتهميش الاجتماعي كلها عوامل تُضعف الثقة وتدفع الأفراد إلى مسارات مخالفة للقوانين والقيم تمتاز بالعنف، لان غياب الثقة في كافة ارجاء حياة المواطنين، وبشكل خاص ثقتهم المتبادلة في بعضهم البعض وثقتهم في حكومتهم ومؤسساتها العامة، سيولد لديهم شعور بالفشل والإحباط، مما يدفعهم الى الجنوح والنزعة الاجرامية، فهي تشكل حربا ضد الإحباط والفشل، بمعنى ان الاجرام يتولد عن الشعور بالفشل والإحباط، مما يهدد امن المجتمع واستقراره ويزيد في حجم الظاهرة الاجرامية.

الكلمات مفتاحية: الثقة، الثقة بالنفس، الثقة بالآخرين، الثقة بالمؤسسات، الثقة بالحكومة، السلوك الاجرامي.

Abstract:

Trust plays a fundamental role in the social environment that establishes the principles and mechanisms upon which society is based. Trust plays a role in addressing certain societal issues, such as achieving stability and social peace. However, with the development and complexity of society, and with the increasing risks of life, trust has deteriorated. Most relationships between people have become purely materialistic. Therefore, trust has become a vital factor for the continued existence of society and the integrity of relationships within it. Societies typically differ significantly in the degree of trust individuals place in one another, and trust in

social institutions also varies greatly. It has become clear that this often-prevalent suspicion is simply a reflection of a loss of trust in others.

The loss of trust does not occur in isolation from social and psychological factors; Injustice, corruption, and social marginalization are all factors that undermine trust and push individuals towards paths that violate laws and values and are characterized by violence. The absence of trust in all aspects of citizens' lives, especially their mutual trust in each other and their trust in their government and its public institutions, will generate feelings of failure and frustration within them, which will push them towards delinquency and criminal tendencies. It constitutes a war against frustration and failure, meaning that crime is generated by feelings of failure and frustration, which threatens the security and stability of society and increases the scale of the criminal phenomenon.

Keywords: Trust, Self-confidence, Trust others, Trust in institutions, Trust in government, Criminal behavior.

المقدمة

الثقة هي الأساس الذي يقوم عليه استقرار المجتمعات وتماسكها، فهي تمثل احدى الركائز التي تجمع بين الناس في كافة التعاملات التي تحدث بينهم، والرابط الذي يضمن تعاون الأفراد والمؤسسات، مما يسهم في تعزيز الأمان الاجتماعي والاقتصادي، ذلك ان اصول الثقة ومصادرها ترجع الى سمات أساسية في شخصية الانسان، تتضمن التفاؤل والايمان بالتعاون وثقة الافراد بقدرتهم على حل خلافاتهم وضبط حياتهم، والثقة بذلك تؤثر على السلوك الاجتماعي الى حد كبير، فهي تعمل كصلة فيما بين الدوافع والمعتقدات وبين الاهداف المطلوب تحقيقها في إطار الوسط الاجتماعي.

والثقة كانت في الأجيال السابقة تشكل جوهر الحياة اليومية، وأساس التعاملات الاجتماعية والاقتصادية والدينية، فقد كانت الكلمة التي يتكلم بها الإنسان وثيقة وعقد ملزم، بوصفها اتفاق شفوي، ومن يخل بها فهو معرض للضغط عليه من الوجهاء والأقارب لتصحيح الخطأ، أو معرض لفقدان سمعته التي يعيش المرء طيلة حياته من أجل الحفاظ عليه، لكن المجتمع دخل في السنوات الأخيرة في "أزمة ثقة"، مما أدى الى فقدن الثقة على مستوى الأفراد والآخرين والمؤسسات.

وفقدان الثقة يُعد من أخطر المشكلات التي قد تواجه المجتمعات، لما يترتب عليه من تداعيات تؤثر على السلوكيات الفردية والجماعية، ومن أبرزها السلوك الإجرامي، لان غياب الثقة في كافة ارجاء حياة المواطنين، وبشكل خاص ثقتهم المتبادلة في بعضهم البعض وثقتهم في حكومتهم وثقة حكومتهم فيهم، سيؤدي الى تهديد امن المجتمع واستقراره ويزيد في حجم الظاهرة الاجرامية.

أولا: اختيار موضوع البحث: لقد تم اختيار موضوع البحث كونه من الموضوعات الحيوية على الساحة الجنائية القانونية والقضائية، ويتعلق بمستقبل الفرد والمجتمع على حد سواء، لما لفقدان الثقة من أثر كبير على السلوكيات الفردية والجماعية وعلى استقرار المجتمع ازدهاره.

ثانياً: أهمية البحث: تستمد الثقة أهميتها من عمقها التاريخي، حيث كانت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع التقليدي الذي يتسم بالبساطة والتجانس، تقوم أساساً على الثقة، وتنتهي بفقدانها، فقد كانت الثقة هي مفهوم آخر لعادات المجتمع وتقاليده وقيمه الصلبة، ويلتزم بها الأفراد والجماعات إما انسجاماً مع ثقافة المجتمع، وإما خوفاً من النفي الاجتماعي، كما أنها تمثل المادة الأساسية للتماسك الاجتماعي، وقد كان العائد منها على الفرد والمجتمع كبيراً، إذ أنها تقلل من حدة النزاع، وتمنح الإحساس بالرضا، والناس تمنح الشخص الموثوق فيه مكانة اجتماعية رفيعة، وتنظر إليه بوصفه إنسانًا نبيلًا، يغلب مصالح الآخرين والمصالح العامة على مصالحه الخاصة، وترى فيه مستشاراً أميناً على مشكلاتها، لذلك يعتبر السلوك الإجرامي أحد أخطر انعكاسات فقدان الثقة، مما يبرز أهمية هذا البحث في تحليل هذه العلاقة وتقديم توصيات لمعالجتها.

ثالثاً: مشكلة البحث: تُعدُّ الثقة مقوم أساسي يعمل على ترابط المجتمع، حيث أن الثقة بصفة عامة تعمل على اثراء الفرد وتكييفه مع مجتمعه، وفقدانها له أثر كبير في تفكك المجتمع وانهياره، فإذا ما وضعنا في الاعتبار دور فقدان الثقة في السلوك الاجرامي نجد ان لها الدور الكبير في زعزعة أمن المجتمع واستقراره. وهذا يثير الكثير من التساؤلات منها:

١. ماهي العوامل المؤدية إلى فقدان الثقة؟
٢. ما هو دور العوامل الاجتماعية والنفسية في تآكل الثقة وزيادة الجريمة؟
٣. ما أثر فقدان الثقة على السلوك الإجرامي؟
٤. هل فقدان الثقة له تأثير في زيادة حجم الظاهرة الاجرامية؟
٥. ماهي الحلول لتعزيز الثقة والحد من انتشار السلوك الإجرامي؟

رابعا: منهاج البحث: يعتمد منهاج البحث في موضوع (فقدان الثقة وأثره في السلوك الاجرامي) على المنهج الوصفي التحليلي لنصوص القانون الجنائي العراقي؛ من اجل فهم ابعادها ومقاصدها وذلك بهدف استجلاء الحقيقة من اجل تحديد الجوانب القانونية للموضوع بشكل أوسع وبصورة موضوعية.

خامسا: خطة البحث: سيتم بحث موضوع (فقدان الثقة وأثرها في السلوك الاجرامي) في مبحثين، يكون الأول لماهية فقدان الثقة، ويتضمن المطلب الأول مفهوم الثقة لبحث تعريف الثقة وانواعها وبيان اهميتها، والمطلب الثاني العوامل المؤثرة في فقدان الثقة للتعرف على العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في فقدان الثقة، بينما يكون المبحث الثاني لعلاقة فقدان الثقة بالسلوك الاجرامي، ويتضمن المطلب الأول أثر فقدان الثقة على القرارات السلوكية للفرد ومنها مخالفة القانون والالتجاء الى العنف، والمطلب الثاني أثر فقدان الثقة في تفاقم الجرائم كالجرائم المنظمة وغير المنظمة، ثم يختم البحث بخاتمة تتضمن استنتاجات وتوصيات لمعالجة مشكلة البحث.

ومن الله التوفيق

المبحث الأول: ماهية فقدان الثقة

تحتل الثقة أهمية في العلوم الاجتماعية، وقد حضت باهتمام في العديد من الدراسات الجادة، ولا سيما من جانب المهتمين بدراسة رأس المال الاجتماعي كإطار تحليلي، ومن الحقائق الواضحة أن المجتمعات تختلف عادة بشكل كبير في مدى ثقة الأفراد بعضها ببعض، وثقتهم بالمؤسسات الاجتماعية والحكومية، وقد أصبح من الواضح أن هذا الارتياب السائد في كثير من الأحيان هو مجرد انعكاس لفقدان الثقة في الآخرين.

وللتعرف على ماهية فقدان الثقة سيتم التعرف على مفهوم الثقة والعوامل المؤثرة الى فقدان الثقة في مطلبين.

المطلب الأول: مفهوم الثقة

لبيان مفهوم الثقة بشكل واضح سيتم التطرق الى تعريف الثقة وأنواعها ثم بحث أهميتها في المجتمع.

الفرع الأول: تعريف الثقة وانواعها

أولا: تعريف الثقة

١. **تعرف الثقة لغة:** ان أصل كلمة ثقة هو الفعل "وثق" وثِقَ بـ، وثِقَ في، وثِقَ من يَثِق. والأمر: ثِق، ثِقَة، مَوثِقاً، وُثُوقاً، وَثَقة فهو واثقٌ به، وهي واثقة(١)

والمفعول موثوقٌ به، وهي موثوقٌ بها، وهم موثوقٌ بهم، يقال وثِق بالشخص: أي ائتمنه، صدّقه، وضع ثِقتَه به. وثِق بنفسه: كان عنده اعتماد واتكال، انا واثق أي متأكد(٢).

والجَدِيرّ بالثقة هو: من يُعتَمدُ عَليهِ ويُؤتَمنُ بهِ، ومن يُعتمد عليه في الأقوال والأفعال(٣). وانعدام الثقة: ارتياب وشكُ وسوء ظَنٌّ.

ويمكن ان تظهر الثقة في أربعة مستويات تتحدد نوعية العلاقة ونمطها بين الافراد والمؤسسات وهي(٤):

- **المستوى الفردي:** يتم فيه التعامل مع الثقة باعتبارها سمة شخصية ويعبر عنها بعبارة " انا أثق".
- **المستوى الشخصي:** يتم التعامل مع الثقة باعتبارها رابطة اجتماعية ويعبر عنها بعبارة" انا أثق فيك ".
- **مستوى العلاقات الاجتماعية:** تكون الثقة كنتيجة للعلاقات التبادلية تتلخص بعبارة "انا وانت نثق ببعضنا البعض".
- **المستوى المجتمعي:** وفيه يتم التعامل مع الثقة كسمة للمجتمع ككل ويعبر عنها بعبارة " كلنا نثق".

٢. **تعريف الثقة اصطلاحاً:** الثقة: هي حالة يكون فيها الإنسان متأكداً من كفاءة أو دقة أمر ما يتعلق به أو بشخص أو بشيء آخر، وفي حالة الأشخاص، من الممكن أن تكون تلك الثقة نوع من التأكد من ولاء هذا الشخص تجاه أشخاص آخرين أو قضايا معينة، فالثقة تنطلق من النية على قبول الآخر استناداً الى التوقعات الإيجابية من سلوكه، أي توقع النوايا الحسنة المبنية على معرفة المرء بشخص آخر(٥). وبذلك الثقة تعني: الإحساس بالأمان والاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات.

وتعرف الثقة ايضاً بانها: تلك الروابط التي تجمع الكل معاً، وتعني ان تفعل ما تقول وان تتوقع ذلك من الآخرين(٦). وأنها: الاعتقاد بان شخص ما أو جماعة ما سوف يفعل شيئاً ما، وقد وعد به أو ما هو متوقع منه فعله(٧).

ثانياَ: أنواع الثقة: هنالك عدة أنواع من الثقة أهمها: ثقة بالنفس، ثقة فردية، ثقة مجتمعية، ثقة سياسية (مؤسساتية).

١. **الثقة بالنفس:** تعني: ثقة المرء بنفسه وغالباً ما تكون بشكل اعتماد على قوى الفرد الخاصة(٨)، بمعنى آخر هي ايمان الفرد بنفسه وبإمكانياته وقدراته والاعتماد عليها في تيسير أموره وعدم الشعور بالنقص أو الخجل في المواقف الاجتماعية وعدم الخوف من نقد الآخرين والاعتراف بخطئه(٩)، أو هي ايمان الانسان بأهدافه وقراراته وبقدراته وإمكانياته أي الايمان بذاته، وهي لا تعني الغرور أو الغطرسة وانما هي نوع من الاطمئنان المدروس الى إمكانية تحقيق النجاح والحصول على ما يريده الانسان من أهداف(١٠).

ويمكن تعريف الثقة بالنفس بأنها: شكل من اشكال شعور الفرد بالأمن النفسي، والتي تتمثل في تقبل الذات وحبها واحترامها، مع تقبل خبرات الفشل والأخطاء الشخصية دون تعرض الذات للتهديد والشعور بالنقص، بالإضافة الى تقبل الآخر وعدم إلغائه، والشعور بالقدرة على تحقيق الذات وطموحاتها، والاعتماد على النفس والقدرة على ضبطها والتكيف مع ضغوطات وأزمات الحياة، والقدرة على مواجهة المشكلات، والتفاعل الإيجابي مع الآخرين(١١).

وهنالك علاقة وثيقة بين الثقة بالنفس والصحة النفسية، فالشخص الصحيح نفسياً يتمتع بالثقة بنفسه، بينما يتصف الشخص المريض نفسياً بانعدام الثقة لديه انعداماً تاماً، فالصحة النفسية تعني القدرة على القيام بالعمل طالما ان الانسان لا يعاني من أي مرض يمنعه من ذلك، أو هي اختيار الفرد السلوك المناسب مع المواقف التي يواجهها بالاعتماد على الأفكار الاجتماعية التي اكتسبها من المجتمع الذي يعيش فيه، وهي تعني أيضا امتلاك الانسان شخصية سوية تساعده على التعامل مع الأحداث التي تحدث معه، وتختلف عن الشخصية غير السوية والتي لا تتمكن من التعامل بشكل جيد مع الاحداث المحيطة بها(١٢)، لذلك الصحة النفسية تعبير سلوكي للثقة بالنفس، يستطيع الفرد المتكيف مواجهة مشكلات الحياة اليومية بأقل قدر من الاحباطات والفشل مستعيناً ببصيرته وقدرته على التحكم الذاتي(١٣).

٢. **الثقة الفردية:** هي ثقة متعلقة بعلاقات الافراد مع بعضهم، فالثقة المتبادلة والعلاقات الصادقة هي أهداف يسعى الإنسان للحصول عليها منذ الطفولة من خلال علاقاته مع الأهل والأصدقاء، ومع النضوج يرتبط بشريك بعد الزواج، ويتقاسم كل منهما مع الآخر حياته بحلوها ومرها ويتشاركان معاً في مواجهة صعابها.

أ- **الثقة بين الافراد:** هي رابطة اجتماعية موجهة من فاعل نحو آخر، أي بين الشخص الذي يقدم الثقة والشخص الموثوق فيه، وتعرف هذه العلاقة من حيث اتجاه الفرد نحو الموثوق فيه، مثل الايمان بقدرة الموثوق فيه، أو نيته الحسنة، أو سلوكه الأخلاقي في الاعمال المستقبلية.

ب- **الثقة بين الزوجين:** الثقة بين الشريكين أحد أركان الحياة الزوجية التي يصعب أن يكتب لها النجاح والاستمرار بدونها، فهي الملاذ الآمن للخروج من أي مشكلة يمكن أن تعصف باستقرار تلك العلاق، فالعلاقة الزوجية تعتمد على أسس محددة وراسخة، ومن هذه الأسس موضوع الثقة بين الأزواج والثقة المطلوبة لا تعني الثقة المطلقة ولا تعني أيضاً اللامبالاة والغفلة، وإنما تعني الاطمئنان الواعي وأساسه الحب الصادق والاحترام العميق، ولا تأتي الثقة المقصودة هنا إلا بالصدق الذي يعتبر من أهم أركان بناء الثقة، وإذا كان الصدق يبني الثقة وبالتالي يبني أسرة سعيدة قوية، فالكذب يدمرها ويدمر معها الحياة الزوجية ويدفعها إلى حافة الانهيار، وقد حث القرآن الكريم عل حسن المعاملة بين الزوجين، قال تعالى:{وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}(١٤).

لذلك يجب العمل على تدعيم الثقة التي هي عماد العلاقة الزوجية بالصراحة والوضوح لا الخداع والغموض، مع التفريق لما تتميز به هذه العلاقة من خصوصية على أن تظل العلاقة في مكان ما، بين الحب والاستقلالية والخصوصية والاطمئنان.

٣. **الثقة المجتمعية:** هي توقعاً متفائلاً من جانب الأفراد حول نتائج حدث ما، وواجباً اخلاقياً ضرورياً لإقامة علاقات اجتماعية مستقرة حيوية للحفاظ على التعاون داخل المجتمع، وانه ليس هنالك متغير يؤثر على السلوك بين الأفراد والجماعات كما يفعل متغير الثقة(١٥). فهي احدى العناصر الأساسية للعلاقات الإنسانية ومطلب رئيس للنجاح والتطور (١٦).

كذلك تعرف الثقة المجتمعية بانها: ما يتوقعه الأعضاء من أعضاء اخرين ضمن جماعة ذات سلوك منتظم ومستقيم وتعاوني يركز على اعراف مشتركة(١٧). وبمعنى آخر هي: شكل أساسي لإنتاج النظام الاجتماعي في المجتمع يعزز علاقات التعاون والمشاركة ويقلل من الحاجة الى الرصد والعقوبات حيث ان الثقة في حاجة دائمة الى انتاج العديد من اشكال المشاركة بمختلف صورها(١٨)، لذلك قيل أن الثقة المجتمعية تمثل: عامل الاطمئنان والضبط الاجتماعيين وبغياب الثقة لا يمكن ان يكون هنالك ثقة في العقود وبالتالي لا يصبح للقوانين قوة، والمجتمع يكون في هذه الوضع يختزل في الواقع الى حالة شبه وحشية، وتصبح السندات والأموال لا تقبل بسهولة، ويصبح المواطن يعطي باليد اليمنى فقط إذا كان سيأخذ في اليد اليسرى في الوقت ذاته(١٩).

٤. **الثقة السياسية(المؤسساتية):** تشير الثقة السياسية الى وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والاخلاقيات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضا الى توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي أن تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة أن تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ومع مجموع المواطنين والموظفين المدنيين.

ان الثقة السياسية تعني: اعتقاد المواطنين بأن الحكومة والنظام السياسي سيعمل بأسلوب يتسق مع توقعاتهم، والمواطنين الذين يثقون في الحكومة هم أكثر امتثالاً للقوانين ومتابعة التصريحات

الحكومية(٢٠). وبمعنى آخر هي: حكم المواطنين بأن النظام الحاكم والقادة السياسيين يستجيبون لمطالبهم وسوف يفعلون ما هو صواب حتى في ضل غياب الرقابة الصارمة عليهم (٢١).

وهنالك ثلاثة جوانب يتحدد مفهوم الثقة من خلالها وهي(٢٢):

١. **الثقة النسبية:** وتنطوي على ما يمتلكه الفرد من تقبل النقد من الآخرين سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو مؤسسات والتي لها القدرة على التأثير عليه سلباً.

٢. **الثقة المطلقة:** تمنح للأفراد أو المؤسسات بشكل محدد في ظروف معينة، فالمواطنون قد يثقون في الحكومة وما تنفقه أثناء الازمات أو خلال الحرب، بينما لا يثقون فيها عندما تهدر كثير من الأموال أثناء حالة السلم.

٣. **الثقة تمثل حكماً:** وترتبط بالأفراد، اما أن نثق بهم أو نشك فيهم، بمعنى آخر هي حضور أو فقدان الثقة بالآخرين، وأحكام الثقة هي توقعات ناتجة عن أساليب العمل، وفقدان الثقة يوحي بالحذر في المعاملات، التي ربما تؤدي الى قطع العلاقات، ان أحكام الثقة تعكس الاعتقاد حول جدارة الثقة لشخص آخر أو جماعة أو مؤسسة.

ومن كل ما تقدم يمكن القول ان الثقة تعني: الاطمئنان للسلوك المتوقع من (شخص أو مؤسسة) والايمان بقدرته وكفاءته واخلاصه، وهي تعكس توقعات والتزامات متبادلة بين طرفين وتضفي على المجتمع طابع التماسك والاستقرار.

الفرع الثاني: أهمية الثقة

ان الثقة هي اهم مقومات المجتمع الإنساني وافتقادها بين الأفراد يُفقِدّ المجتمع تكامله، فالمجتمعات الإنسانية تعتمد على عدد كبير من التعهدات والعقود والترتيبات التي لا يستطيع الشخص بمفرده إنجازها، والتي ترتكز على قيم الإخلاص والوفاء للمحافظة على العلاقة بالآخر(٢٣).

وقد اهتم الكثير من المفكرين بأهمية الثقة باعتبارها عاملاً اساسياً لاستقرار المجتمعات وتطورها، وقد توصلوا الى العديد من النتائج الأساسية في هذا الخصوص أهما(٢٤):

١. الثقة في الافراد والمؤسسات في حالة تداخل؛ فقد يؤدي عدم الثقة في أحداهما الى انعكاسات سلبية لدى الآخرين.

٢. في حالة غياب الثواب والعقاب؛ فإن عدم الامتثال للاتفاقات والتعهدات سيكون شائعاً، والهديد بالعقاب على السلوك الخاطئ؛ يجب أن يصدر عن جهة تتمتع بالمصداقية.

٣. ترتبط الثقة الى حد كبير بالسمعة؛ فالسمعة تنشأ نتيجة ملاحظة تواتر سلوك معين على مدى زمني، والسمعة مثل الثقة بمثابة مورد يستثمر فيه الناس.

٤. تعتمد الثقة في جزء كبير منها على الجانب المرئي في العلاقات المؤسسية والعلاقات بين الافراد؛ مما يسهم في تقليل المظاهر الانتهازية للسلوك.

ان الثقة تمثل كلمة السر في انتقال المواطن من حال الى حال آخر على كافة المستويات، فهي المكون الأساسي لراس المال الاجتماعي الذي يسمح بالتعامل المشترك في ضل منظومة أخلاقية قوامها الثقة المتبادلة، فالثقة لها أثرها الإيجابي في تحقيق النمو والازدهار في المجتمعات وتمثل قوة أساسية في انشاء مجتمع متماسك سياسياً واقتصادياً، لذلك سعى المشرع لحماية الثقة العامة بتجريمه بعض الأفعال التي تمس الثقة العامة ونص عليها في قانون العقوبات في الباب الخامس تحت عنوان الجرائم المخلة بالثقة العامة، وتشمل تقليد وتزوير الاختام والعلامات والطوابع(٢٥)، وتزييف العملة واوراق النقد والسندات المالية(٢٦)، وتزوير المحررات الرسمية والعادية(٢٧)، واستعمال المحررات المزورة(٢٨)، والجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني والثقة المالية للدولة(٢٩).

فقدرة المجتمع على التعاون والالتزام المهني وتعزيز جوانب الثقة فيما بين افراده من ناحية وبينهم وبين الحكومة والنظام بمؤسساته من ناحية أخرى، وتعزز ارخاء والازدهار، وعلى العكس فإن غياب الثقة والتضامن يؤدي الى فقدان فرص التقدم على كافة المستويات، فمن المؤشرات الدالة على تفاقم أزمة الثقة الاجتماعية عموماً هي ارتفاع معدلات الجريمة والقضايا المدنية، وكلاهما يعكس تراجعاً ويولد درجة أكبر من الشك لدى هؤلاء الذين يثقون عادةً بغيرهم ويكونون هم أنفسهم موضع ثقة، ولثقافة الثقة في مؤسسة الاسرة دور تربوي مهم في نبذ التعصب والانانية والحد من الجرائم والانحرافات(٣٠).

ويرى آخر ان الأساس الأخلاقي للثقة هو الذي يربط أناساً مختلفين غير متماثلين(٣١)، فالمجتمعات تتأسس على العلاقات بين الافراد وقدرتهم على التواصل فيما بينهم، وتتشرب هذه العلاقات من الخبرات المتراكمة أو مخزون القيم والأعراف المشتركة بين الافراد، ذلك المخزون الذي يقلل من حدة النزاعات بين الأفراد، ويوجه نزاعاتهم الفردية نحو المصلحة الجمعية أو العامة، كما يرتبط مخزون القيم والأعراف بقدرة الأفراد فيما بينهم على التواصل الاجتماعي المنظم، وخلق روابط اجتماعية جديدة وقوية تنهض على توقعات والتزامات متبادلة بين الجميع(الثقة)، مما يضفي على المجتمع طابع التماسك والاستقرار وتكافؤ الفرص(٣٢).فالثقة هي شبكة الأمان الاجتماعي في المجتمع، وهي من العناصر الرئيسة في المجتمع المدني، حيث تعطي المجتمع تعاونية وروح، وتمهد لنشوء حكومة أفضل ومزيد من الازدهار(٣٣).

ويتضح مما تقدم انه إذا كانت الثقة صفة تتوارثها الأجيال فإن انعدام الثقة هي صفة مكتسبة تنتج عن تفاعل الفرد مع البيئة المحيطة به.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في فقدان الثقة

هنالك العديد من العوامل التي لها تأثير في فقدان الثقة، لكن أهم العوامل التي يكون لها تأثير مباشر في فقدان الثقة هي العوامل الاجتماعية والعوامل النفسية، وهو ما سيتم بحثه في فرعين.

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية

هنالك العديد من العوامل الاجتماعي التي قد يكون لها أثر كبير في فقدان الثقة ومن أهمها:

أولاً: الظلم والتمييز: يؤدي الشعور بعدم العدالة إلى تآكل الثقة بالنظام الاجتماعي والقانوني، سواء كان هذا الظلم والتمييز قادم من المؤسسة الأولى لرعاية الفرد وهي الاسرة أم من المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فالأسرة من خلال الاب والأم باعتبارهما المعلمين الأوائل حيث يتربى الطفل على احترام السلطة الأبوية واتباع توجيهات الأبوين كوسيلة للتعبير عن حبهم، فالأطفال الذين تكون لديهم نظرة إيجابية لأنفسهم يكون أبويهم في الغالب لديهم شعور قوي بالثقة في النفس، فالنظرة الإيجابية للنفس تُعدّ واحدة من أقوى المؤشرات على الثقة الشخصية، فالأسرة تطور استعداد للثقة أو عدم الثقة عند الفرد منذ وقت مبكر من الحياة(٣٤)، لكن هذه الثقة تتلاشى مع وجود الظلم والتمييز في داخل العائلة، لان الاباء إذا لم يعدلوا بين الابناء، ويفضلون احد الابناء على الآخر، فذلك قد يفقد ثقة الأبناء بالآباء، ويولد العداوة والبغضاء بين الابناء، وكثيرا ما وقعت الجرائم بسبب عدم عدالة الاباء بين الأبناء، كذلك اهانة الاب لابنه أو تحقيره ظلماً دون سبب، يولد شعورا لدى الابن بالانتقاص من مكانته وشخصيته والامتهان لكرامته مما يكون سببا في فقدانه الثقة بنفسه وبأبيه، وقد يؤدي الى عدم احترام ابيه والتمرد على اوامره، بل قد يؤدي ذلك الى الحقد عليه وكراهيته، ومتى حقد الانسان على اقرب الناس اليه فإنه لا يحب الاخرين وربما اقترف الجرائم بحقهم(٣٥).

والعدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد (تكافؤ الفرص) تؤديان دوراً رئيساً في تأسيس الاعتقاد بأن الناس يتقاسمون مصيراً مشتركاً، فعندما يتم توزيع المزيد من الموارد على قدم المساواة، فالناس يشعرون بوجود مصلحة مشتركة مع الآخرين، أما إذا كان هنالك انحراف كبير في توزيع الموارد والثروة هنا يشعر الناس بالظلم والتمييز وأن لديهم القليل من القواسم المشتركة مع الآخرين، ويصبح المجتمع غير متكافئ للغاية، مما يعزز من التصورات السلبية ويجعل من الصعب بقاء الثقة أو تنميتها(٣٦).

ثانياً: الفساد المؤسسي: إذا كانت الثقة بأعتبارها عنصراً يسيطر على المشكلات والأزمات ويدفع نحو مزيد من الاستقرار والتعاون بين الأفراد والمؤسسات في الوسط الاجتماعي، فإن الفساد المؤسسي يُضعف ثقة الأفراد بالمؤسسات ويشجعهم على مخالفة القوانين، لذلك من الضروري التعامل بحزم مع هذه الظاهرة والقضاء عليها الحد منها من خلال المحاسبة والمسائلة، فأعمال الأشخاص الذين يشغلون المناصب العامة لا بد من خضوعها للفحص والتقييم من قبل المسؤولين من خلال مطابقة تصرفاتهم مع بنود القانون في الاعمال التي يقومون بها ومحاسبتهم وفق ما ينص عليه القانون، لذلك من الضروري تقديم المسؤولين الذين تم تعيينهم أو انتخابهم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسات التي يعملون بها بشكل تفصيلي يوضح الإيجابيات والسلبيات، بحيث يتسم العمل داخل المؤسسة–حكومية أو غير حكومية–بالوضوح والعلانية سواء من ناحية الاجراءات أو الأهداف التي يقصد تحقيقها، فذلك يدعم الثقة في محيط هذه النظم والمعيارية والمؤسسات، ويجعل الشخص على ثقة في ان المعايير لها ضمانات تمنع تجاوزها، وان تطبيق القوانين يسري على جميع المواطنين بغض النظر عن وضعهم وانتمائاتهم وان كل من تسول له نفسه انتهاك تلك القواعد والمعايير سيواجه جزاءات صارمة فورية، مما يدعم تفهم المواطن لحقوقه وواجباته، أيّ تطبيق القانون ولا يسمح بالحصول على استثناءات(٣٧).

ثالثاً: التفكك المجتمعي: تتسم المدن الحديثة بتعدد الوحدات الاجتماعية وكبر حجمها، مما يؤدي الى التفريق بين الاسر وابعادها عن بعضها البعض، وبمرور الزمن يكون هذا البعد سببا في اضعاف الروابط الاجتماعية بين الاسر، فيضعف التضامن الاجتماعي أو ينعدم، وبهذا يصاب الفرد بالعزلة والوحدة ويشعر بعدم وجود من يقف الى جانبه في السراء والضراء، لحاجته الماسة الى مساهمة الاخرين معه في أوقات الازمات والمرض أو الشيخوخة، فتنعدم ثقة الفرد بالمجتمع ويصاب بالخوف والقلق من مجتمع لم يقف معه، مما يكون باعثا للحقد والكراهية عند الفرد بحق أبناء مجتمعه، وقد يدفعه ذلك لارتكاب السلوك الاجرامي بحق المجتمع(٣٨).

الفرع الثاني: العوامل النفسية

من أهم العوامل النفسية المسببة لفقدان الثقة بالمقابل هي: الخيانة والصدمة النفسية وفقدان الدعم الاجتماعي.

أولاً: الخيانة: إن التعرض لخيانات متكررة على مستوى العلاقات الشخصية يُضعف الثقة بالآخرين، فالثقة مثل الصدق؛ واحدة من أكثر العناصر التي لا غنى عنها في أي تعريف للصداقة، سواء بين الناس وبعضهم، أو بين الناس ومؤسسات دولتهم التي حازت على ثقتهم ولا تزال حريصة على ذلك، فالصديق قبل كل شيء هو شخص تثق تمامًا في أنه سيكون معك في الأوقات الصعبة، ويمكنك بسهولة أن تشاركه أسرارك وأنت واثق في أنه لن يكشفها للعلن، إنه شخص يمكنك أن توكل إليه حياتك وممتلكاتك وما تحب من دون أن تفكر أبدًا في أنه سيخونك.

كذلك الثقة في الحياة الزوجية مع الشريك، الذي يمثل الأمان والراحة للطرف الآخر والملجأ عند الأزمات المختلفة التي نتعرض لها خلال الحياة، هذا الشريك الذي نتلقى منه الدعم الأكبر لمواجهة مختلف التحديات، ونجاح هذه العلاقة ينعكس على مختلف جوانب الأسرة. لذلك تُعدّ الخيانة الزوجية المدمر الحقيقي للعلاقة بين الزوجين فهي تعني فقدان الثقة بشكل كامل مع الشريك وتتجلى بقلة شعور الطرفين بالالتزام تجاه علاقتهم الزوجية وغياب الوفاء وعدم الشعور بالأمان لبقية الحياة لدى الشريك وغالباً ما تكون وحدها سبب كافي لنهاية العلاقة بين الزوجين بشكل كامل(٣٩).

وهناك من يحبون أن يلعبوا في كل ما يمكنه أن يدمر ثقة الناس في بعضهم البعض، مما يجعلهم في حالة تربص مستمر؛ وهذا بدوره يجعل الحياة لا تطاق، ويفعلون ذلك من خلال الإعلام والتصريحات المستمرة التي تدور كلها حول التخوين وعدم القدرة على التخلي عن تلك الأنانية.

لذلك فإن الحفاظ على الثقة لا يتأتى إلا من خلال الحفاظ على الموارد والقنوات التي ستصلح علاقة الثقة المفقودة، هذه القنوات ومصادر بناء الثقة هي الأعمال الجماعية التطوعية والأنشطة التي تنشئ معارف قريبة وشبكات اجتماعية، مثل: الأسرة والجماعات والجمعيات والوقف والمؤسسات.

ثانياً: الصدمة النفسية: الأحداث المؤلمة مثل العنف أو التنمر تؤدي إلى انعدام الشعور بالأمان، وبالتالي انعدام الثقة، فقد أظهرت الدراسات وجود ارتباط مباشر بين التنمر وانعدام الثقة بين الأشخاص

وكذلك الإصابة بمشكلات الصحة النفسية، ويذكر أن الارتباط بين عدم الثقة والإصابة لاحقاً بالمشكلات النفسية كان أكبر من ارتباط تأثير التنمر نفسه على الصحة النفسية للمراهقين؛ مما يدل على أهمية الثقة بالآخرين في تجاوز المحن النفسية. ولاحظ العلماء أن المراهقين الذكور واجهوا مشكلات عاطفية ونفسية أقل من أقرانهم الإناث(٤٠).

وأوضح الباحثون أن الصحة النفسية للمراهقين مهمة جداً؛ ليس للشباب فقط، ولكن للحفاظ على ما تسمى «نظرية الأمن المجتمعي (social safety theory)»، بمعنى أن الحفاظ على الروابط الإنسانية والاجتماعية أمر بالغ الأهمية لصحة الإنسان، حيث تشير الأبحاث إلى أن القبول الاجتماعي يعزز قدرات الأفراد وصحتهم الجسدية والنفسية، والعكس تماماً يحدث في حالة الرفض المجتمعي الذي يؤثر بالسلب على الجهاز المناعي كله، وحينما يكبر المراهق وهو يعتقد أن الآخرين عدوانيون ولا يمكن الثقة بهم؛ سواء الذين تنمروا عليه بشكل مباشر والذين تخلوا عنه ولم يقدموا الدعم النفسي له، فإن ذلك يؤدي إلى العزلة، والانسحاب المجتمعي، وعدم القدرة على الإبداع، بالإضافة إلى اعتلال الجسد، وهو ما ينعكس على المجتمع كله لاحقاً(٤١).

ثالثاً: فقدان الدعم الاجتماعي: يعني غياب شبكة من العائلة أو الأصدقاء أو أفراد المجتمع القادرين على تقديم الدعم العاطفي أو المعلوماتي أو العملي خلال الأوقات الصعبة، وهذا يؤدي الى شعور الفرد بالخذلان وقد يدفعه إلى الميل نحو السلوكيات العدوانية أو الانتقامية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يزيد هذا النقص من احتمالية التعرض للوقوع ضحية، إذ قد يكون الأفراد المعزولون أقل حظًا في الحصول على المساعدة عند الحاجة، وأكثر عرضة لعواقب سلبية نتيجة للجريمة أو الصدمة.

إن النقص الواسع في الدعم الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية قد يكون له آثار اجتماعية كبيرة على معدلات الجريمة. فعندما يشعر الأفراد بالعزلة وعدم الدعم، فإنهم لا يكونون أكثر عرضة للوقوع ضحية فحسب، بل قد يساهمون أيضًا في بيئة تكثر فيها الجريمة نتيجةً لضعف التماسك المجتمعي.

هذا التفكك في الروابط الاجتماعية قد يُعزز انعدام الثقة بين الجيران (٤٢). مما يقلل من احتمالية حرص أفراد المجتمع على بعضهم البعض أو الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، مما يزيد من الضعف العام ومعدلات الجريمة في تلك المناطق، لذلك فإن المجتمعات التي تعمل على تعزيز الروابط الاجتماعية القوية يمكن أن تعمل على خفض معدلات الجريمة من خلال توفير شبكات الدعم التي تعزز الثقة وتمنع وقوع الضحايا.

المبحث الثاني: علاقة فقدان الثقة بالسلوك الاجرامي

السلوك الاجرامي من اخطر السلوكيات التي تهدد المجتمعات في امنها واستقرارها، فهو يعتبر تهديدات للأخلاق والقيم والتقاليد والأمان الاجتماعي وخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده، وهو سلوك منحرف لا يكون متفقاً مع التوقعات والمعايير وخروج على حدود التسامح العام في المجتمع التي تكون معلومة داخل النسق الاجتماعي، ويتمثل في كل فعل أو سلوك يخالف القوانين والقيم المجتمعية ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين أو بالممتلكات، لذلك يعتبر سلوك مضاد للمجتمع يستحق نوعا من العقاب، كونه عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات.

وهنا يمكن التساؤل: هل فقدان الثقة يشكل عاملاً من العوامل المؤثر في سلوكيات الفرد وقراراته، ويمكن ان يدفعه لارتكاب الجرائم؟

المطلب الأول: أثر فقدان الثقة في القرارات السلوكية للفرد

ان الجنوح والنزعة الاجرامية تمثل حربا ضد الإحباط بمعنى ان الاجرام يتولد عن الشعور بالفشل والإحباط، نتيجة فقدان الثقة، سواء بالنفس أو بالأفراد أو بالمؤسسات العامة أو بالمجتمع مما قد يدفع الشخص الى مخالفة القانون وارتكاب الجرائم.

الفرع الأول: مخالفة القانون

الثقة شعور ودود، وفي الواقع إن الإجراءات التي تضمن انتشار هذا الشعور في المجتمع بأسره تربط المجتمع بعضه ببعض على أساس الصداقة، والصداقة تحتل مكانة عالية كونها أهم فضيلة للمجتمع السليم، إن أساس الصداقة هو الجدارة بالثقة، أي إمكانية التأكد من أيدي الآخرين وألسنتهم وظهورهم.

ويثار التساؤل هنا: هل فقدان الثقة يمكن ان يؤدي إلى الميل لاتخاذ قرارات مخالفة للقانون؟

هناك حالة نفسية تتلبس الناس بمجرد معرفتهم أن هناك شخصا صالحا يقوم بأعمال سيئة، وتتمثل هذه الحالة في شعور الناس بأن هذه المعرفة كأنها تزيل عنهم وعن كواهلهم عبء ضرورة فعل الخير والبحث عنه وتبنيه حتى لو كان أهل الأرض كلهم سيئين، لذلك يمكن للأخبار الصحيحة أو الخاطئة المتعلقة بارتكاب الخطأ من قبل أولئك المعروفين في المجتمع بصفاتهم الحميدة أن تفقد الناس الثقة في القدرة على الخير ونشره ويعتقدون أن كل خير ما هو إلا قناع يلبسه بعض الناس لإخفاء وجوههم الحقيقية التي لا تخلو من شر؛ وهذا يجعل هناك نزعة قوية تجاه الشر من قبل الجميع، مما ينتج اشكال من السلوك العدواني اتجاه المجتمع كرد فعل عن وجود نقص داخل الفرد نفسه أو في بيئته المباشرة[٤٣].

لذلك على الدولة والآلة الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني أن تكون دائما متيقظة لهذا الأمر، وأن تعمل على دحضه وإيصال الحقيقة للناس بكافة الطرق الممكنة، وان تبين لهم ان من ارتكب مخالفة للقانون ستتم معاقبته، سواء كان شخص صالح حسن السمعة أم شخص سيء السمعة، وسواء كان ذو نفوذ سياسي او اجتماعي في المجتمع ام شخص عادي من افراد المجتمع، ويمكن ان يُعرَض أمر مقترفه على المحكمة التي تتولى اصدار امر قضائي لمواجهته(٤٤) كونه سلوك يهدف الى افساد النظام القائم، وسلوك شاذ مرضي يحتاج الى علاج كما تحتاج الامراض العقلية الى علاج ورعاية(٤٥)، فالقانون يطبق على الجميع دون استثناء.

فعندما يفقد الانسان الثقة بنفسه جراء خوفه من الاخرين أو التنمر عليه، مما سبب له علل نفسية اصابته بنوع من أنواع الكآبة، فإنه قد يقدم على تقديم بلاغات كاذبة تجاه الاخرين، أو يشهد زوراً ضدهم(٤٦).

وعندما يفقد الشخص ثقته بالآخرين، كونهم لم يلتزموا بواجباتهم القانونية اتجاهه، فقد يكون رد فعله بالمثل فيقوم بخيانة الأمانة تجاه من خانه أو بالخيانة الزوجية انتقاماً من الشريك(٤٧).

وفقدان الشخص، موظفاً كان ام شخص عادي، ثقته بالمؤسسات العامة، كونها لا تطبق القانون بشكل صحيح ونزيه، فإنه قد يمتنع عن الإخبار عن الجرائم(٤٨)، أو الشهادة فيها، خشية عدم حمايته من مرتكبها، أو يقوم بأعطاء معلومات غير صحيحة طلب منه تقديمها(٤٩)، سواء تعلقت بالتحاسب الضريبي أو بالرسوم الكمركية أو لأجل الحصول على وظيفة حكومية او الإعلان عن الذمة المالية، خشيتاً من عدم التعامل معه بنزاهة.

والشخص الذي يفقد الثقة السياسية، جراء عدم نزاهة العملية السياسية أو النظام السياسي، قد يلجأ الى تمزيق اعلانات المرشحين في الانتخابات أو تشويهها واتلافها أو يقوم ببيع بطاقته الانتخابية (صوت الناخب) لمن يدفع أكثر من المرشحين، أو يمتنع عن تحديث بطاقته الانتخابية(٥٠)، هذا ان كان الشخص من الناخبين، أما إذا كان الشخص من المرشحين للانتخاب فإنه قد يلجأ الى شراء أصوات الناخبين أو السعي لتشويه سمعة منافسيه، خشية خسارته فيها لعدم نزاهة مفوضية الانتخابات مثلاً، وهذه المخالفات قد تشكل جريمة سياسية(٥١).

أما عندما يفقد الشخص ثقته بالمجتمع، جراء عدم التزام المجتمع اتجاهه، يمتنع عن تقديم المساعدة لأفراد المجتمع الاخرين عند حاجتهم لها واستطاعته تقديمها، أو يمتنع عن تقديم العون للسلطات العامة إذا طلب منه ذلك وهو قادرا عليه(٥٢).

والثقة بالقانون تعني الاعتقاد بأن النظام القانوني سيتم تطبيقه بشكل عادل وفعال، وأن القانون سيعمل على حماية حقوق الأفراد ومنع المخالفات(٥٢)، وعندما تتراجع الثقة بالقانون، يمكن أن يؤثر ذلك على المجتمع بشكل كبير، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والفساد، فمن أسباب فقدان الثقة بالقانون هو التطبيق غير العادل للقانون، فعندما يكون هناك تفاوت في تطبيق القانون، أو عندما يتم تطبيق القانون بشكل انتقائي، فإن ذلك قد يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام القانوني.

يلاحظ مما ان كل مخالفة للقانون ينتج عنها فقدان ثقة وهي تنتج بدورها مخالفة جديدة للقانون، وهذا يعني أن فقدان الثقة ومخالفة القانون مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، فالأخير يساهم في الأول بشكل مباشر، والأول يكون سببا لإنتاج الثاني، فعندما يخالف شخص القانون، فإنه يضعف الثقة فيه، سواء من قبل المجتمع أو من قبل الأشخاص الذين كان يتعامل معهم، وهذه المخالفة قد تكون بمثابة إهانة للعدالة وتسبب ضررًا للمصالح العامة أو الخاصة على حدٍ سواء.

الفرع الثاني: الالتجاء الى العنف

الثقة هي حجر الزاوية في بناء العلاقات الإنسانية السليمة، سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي، عندما تتآكل هذه الثقة، تنشأ فجوة تؤدي إلى تفاقم المشاعر السلبية وتصاعد السلوكيات العدوانية، فالعلاقة بين فقدان الثقة والعنف متعددة الأوجه، حيث يمكن أن يؤدي الاثنان إلى تفاقم بعضهما البعض في حلقة مفرغة.

ويُعدُّ الجانب النفسي من أهم الأبعاد التي تربط بين فقدان الثقة والعنف، فالمشاعر الداخلية للفرد ونظرته لذاته وللآخرين تلعب دورًا حاسمًا في تحديد سلوكياته، وفقدان الثقة بالنفس يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعنف، فالأشخاص الذين يعانون من تدني تقدير الذات والشعور بالدونية قد يلجأون إلى السلوكيات العدوانية كوسيلة لتعويض هذا النقص، وهذا يشكل خروجاً على قواعد السلوك السوي(٥٤).

فعندما يشعر الفرد بأنه فاشل أو غير كفء، فإنه قد يحاول إثبات قوته أو سيطرته من خلال إلحاق الأذى بالآخرين، سواء كان ذلك عنفًا جسديًا أو نفسيًا (مثل التجريح أو التهديد)، هذا النوع من العنف غالبًا ما ينبع من خوف عميق من الرفض أو الفشل، ويُستخدم كآلية دفاعية للتحكم في المواقف التي يشعر فيها الفرد بالعجز، أو ينبع من مقارنة الذات بالآخرين ووضع أهداف غير واقعية يمكن أن يؤدي إلى شعور عميق بعدم الأمان وتدني الثقة بالنفس، وهذا الشعور يزيد من مستويات القلق الاجتماعي والخوف والشك، مما قد يدفع الفرد إلى السلوك العدواني عندما لا يستطيع تحقيق هذه التوقعات(٥٥)، فمرتكبوا العنف غالبًا ما يفتقرون إلى السيطرة على غضبهم، مما يجعلهم أكثر عرضة للانفجار في مواقف التوتر.

وقد ينبع فقدان الثقة من تجارب سابقة مؤلمة، مثل الخيانات أو الصدمات النفسية، هذه التجارب تترك أثرًا عميقًا في نفسية الفرد، مما يجعله يخشى الألم والخيانة في المستقبل، فعندما يشعر الشخص بأن الآخرين قد يؤذونه، فإنه قد يتخذ موقفًا دفاعيًا أو عدائيًا، مما يزيد من احتمالية التصرف بعنف كوسيلة للحماية(٥٦).

ولا يقتصر تأثير فقدان الثقة على الفرد فحسب، بل يمتد ليشمل العلاقات الاجتماعية والمجتمعات بأكملها، مما يؤدي إلى تفكك الروابط وتصاعد العنف، فالثقة تُعدّ أساسًا لأي علاقة اجتماعية صحية، وعندما تختفي الثقة بين الأصدقاء، أفراد الأسرة، أو الزملاء، يحل محلها الشك والريبة، مما يؤدي إلى شعور دائم بالتهديد وتفكك الروابط، ويصبح التواصل والتفاهم صعبين، وقد تتدهور العلاقات إلى صراعات دائمة، فمثلاً في البيئات الأسرية المشحونة بالعنف اللفظي أو الجسدي، يفقد أفراد الأسرة الثقة ببعضهم البعض، وهذا المناخ من الخوف والقلق يؤدي إلى تدهور الروابط الأسرية، وقد يصل الأمر إلى تفكك الأسرة والانفصال، مما يزيد من الضغط النفسي والجسدي على الجميع، وخاصة الأطفال الذين يتأثرون بشدة بمشاهد العنف بين ذويهم(٥٧).

وعلى نطاق أوسع، يُعد فقدان الثقة بين الناس وتصاعد مشاعر التخوين من أهم عوامل انهيار المجتمعات، فغياب الثقة يفكك الروابط الاجتماعية ويؤدي إلى التفكك والفشل على مختلف الأصعدة، بما في ذلك المؤسسات والأمم، ففقدان الثقة يؤدي إلى تآكل اجتماعي واسع النطاق، حتى في الحالات التي تكون فيها مخاطر العنف على نطاق واسع منخفضة، يمكن أن يؤدي التحيز العميق وانعدام الثقة إلى تصاعد المظالم غير المحلولة، مما يفتح الباب أمام العنف المجتمعي المنظم أو العشوائي(٥٨).

وعندما يفتقر الناس إلى الثقة في مؤسسات الدولة والحكومة، يظهر شعور قوي باليأس والإحباط، هذا الشعور يمنح فرصة لانتشار العنف السياسي والاجتماعي، ويزيد من احتمالية حدوث العنف

الجماعي، مع أن الاختلاف في الفكر والعقائد والالتزامات طبيعة البشر وحقيقة من حقائق الحياة، ذلك أن حال حدوث اي تجاوز او إساءة او تعدٍ، فإن قانون العقوبات ينص على إيقاع العقوبات المناسبة على مرتكبيها، مما يتطلب تطبيقه بشكل صحيح.

إن مستوى ثقة الفرد بالمحاكم لا يؤثر فقط على استعداده للجوء إليها طلبًا للمساعدة، بل يؤثر أيضًا على احتمالية امتثاله لقراراتها(٥٩)، أما عدم الثقة والقلق من الاحكام والنتائج التي تصدر عن القضاء قد تجعل الاشخاص يلجؤون إلى وسيلة غير قانونية وغير مشروعة تنعكس نتائجها السلبية عليهم في حال قيامهم بإيقاع العقوبة بأساليب انفعالية، أو منفلتة تحت تأثير فوران العواطف وانفلات الأعصاب، فالأشخاص الذين يفقدون الثقة بالنظام قد يلجؤون إلى العنف كوسيلة لتحقيق العدالة الشخصية.

وقد يكون ضعف الوعي القانوني لدى افراد المجتمع سبباً آخر لذلك العنف، إضافة إلى ما رسخ في أذهانهم من أن أسلوب القوة والأخذ بالحقوق يكون الطريق الأكثر فاعلية والأسرع في تحقيق النتائج غير عابئين بأن تنعكس صورة الفعل الجرمي أو المساواة مع المجرم في الفعل والعقوبة، فالأعراف والتقاليد التي ورثوها في هذا الجانب لها دور كبير في هذا الرسوخ بعقولهم، رغم أن التشريع العقابي يجسد ضمن فصل قانونية الجريمة والعقاب إن كل فعلا أو امتناعا عن فعل أمر به القانون، وينص عليه وقت ارتكابه، يخضع للعقاب وللتدابير الاحترازية التي ينص عليها القانون.

أن بناء الثقة على أن جميع الأفعال المخالفة للقانون ماديا او معنويا يتم العقاب عليها، تجعل الناس يثقون بالقضاء كملجأ يتكؤون عليه ويثقون به في تحقيق العقوبات وفرض التطبيق القانوني بشكل أمين ومحايد، ويثقون أيضاً بالسلطة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القانون وتنفيذ الاحكام القضائية(٦٠)، فمهمة السلطة التنفيذية تبدأ من لحظة وقوع الفعل الذي يعاقب عليه القانون لتحيل القضايا على القضاء، وتنتهي مهمة القضاء بصدور القرار القضائي واكتسابه الدرجة القطعية، أما بتصديق المحكمة الأعلى على الحكم او لمضي المدة القانونية المقررة، دون طعن من جهة ما، وبذلك يصبح الحكم قابلا للتنفيذ، سواء كان حكما مدنيا أو جزائيا، وثم يأتي دور الجهات التنفيذية، سواء كانت دائرة منفذ العدل أو المؤسسات العقابية أو الأمنية أو المالية الخاضعة للسلطة التنفيذية لتنفيذ الاحكام القضائية بشكل نزيه ومحايد.

إن الثقة بالنظام القانوني وسيادة القانون تجعل الناس يبتعدون عن العنف في حل مشاكلهم(٦١)، لأن اللجوء إلى العنف والقوة المفرطة لا يمكن أن يحل الإشكال ولا يكون الحل الأمثل للتجاوزات الحاصلة من أي جهة كانت، وكما أن تحديد جسامة الهدف والتجاوز لا يحددها الانفعال وحرق المباني وهدمها، فلا يمكن ان يكون ردة الفعل أو التصرف المبني على الانفعال والعواطف الشخصية هي التي تحل الامر وتمهد الطريق للتطبيق القانوني مهما كانت الأفعال جسيمة او وخيمة، وفي جميع الأحوال فإن اللجوء للعنف كوسيلة خاطئة للتعبير عن ردة الفعل تضع مرتكبها أيضا تحت طائلة القانون والعقوبات، وهي ليست الوسيلة المنطقية والحضارية التي يمكن فيها بناء دولة القانون التي يلتزم بها الجميع، ولا يمكن من خلالها تحقيق مزيدا من الوعي القانوني.

يتضح مما تقدم أن فقدان الثقة يشكل عاملًا محوريًا ومحفزًا للعنف على مختلف المستويات، بدءًا من الصعيد الفردي وصولًا إلى تفكك المجتمعات، وإن العلاقة بينهما تتشابك في أبعاد نفسية واجتماعية عميقة، حيث يؤدي الشك وانعدام الأمان إلى تصاعد التوترات وتأجيج السلوكيات العدوانية، سواء كان العنف ناتجًا عن ضعف في الثقة بالنفس يدفع الأفراد إلى التعويض بالسلوك العدواني، أو عن تآكل الثقة في العلاقات الأسرية والمؤسسات الاجتماعية، فإن النتائج غالبًا ما تكون مدمرة، معالجة هذه المشكلة تتطلب فهمًا شاملاً لأسبابها وآلياتها، ووضع استراتيجيات شاملة لتعزيز الثقة بالنفس وبالآخرين، وتطوير مهارات التواصل، والوعي القانوني لدى افراد المجتمع، وبناء علاقات صحية على جميع المستويات، لتجفيف منابع العنف وبناء مجتمعات أكثر أمانًا واستقراراً.

المطلب الثاني: أثر فقدان الثقة في تفاقم الجرائم

يؤدي فقدان الثقة في المؤسسات والجهات المسؤولة، سواء كانت قضائية أو تنفيذية أو تشريعية، إلى تفاقم الجريمة وتزايدها، ويحدث ذلك عندما يشعر المواطنون بعدم الثقة في قدرة هذه المؤسسات على تحقيق العدالة أو حمايتهم، فإنهم قد يفقدون احترامهم للقانون والنظام، مما قد يدفعهم إلى اللجوء إلى العنف أو الجريمة كبديل.

الفرع الأول: الجرائم المنظمة

بات معروفاً أن فقدان الثقة يولد شعور كبير باليأس والإحباط، هذا الشعور يسهل استغلاله من قبل المجاميع الاجرامية والجهات المتطرفة، التي تؤجج العنف من خلال خطاب الكراهية والتحريض، فعندما يفقد الأفراد الثقة في المؤسسات الاجتماعية أو في مجتمعاتهم، قد يبحثون عن الانتماء والقبول في مجموعات أخرى، بما في ذلك المجاميع الإجرامية.

والجماعات الإجرامية تستغل فقدان الثقة، سواء في النفس أو بالحكومة أو المؤسسات أو المجتمع، لتجنيد الأفراد من الشباب أو الفئات الهشة في المجتمع من خلال ما يأتي(٦٢):

أولا: استغلال التهميش الاجتماعي والاقتصادي: الافراد الذين يشعرون بأنهم مهمشون أو منسيون من قبل الدولة أو المجتمع يكونون أكثر عرضة للإنحراف نحو الجماعات الاجرامية فهي تقدم لهم شعورا بالانتماء والهوية، وتعدهم بالمال والحماية والمكانة المرموقة، فهي تقدم نفسها كبديل عن مؤسسات الدولة التي خذلتهم.

ثانياً: استغلال غياب العدالة والثقة بالقانون: عندما يشعر الناس ان القانون لا ينصفهم وان أجهزة الامن والقضاء غير نزيهين وغير فاعلين يفقدون الثقة بهذه الأجهزة، وفي بعض الحالات، قد يؤدي فقدان الثقة إلى تطرف الأفراد وتورطهم في أعمال إرهابية، حيث يرون في هذه الأعمال وسيلة لتحقيق أهدافهم أو للانتقام من المجتمع، وهنا تبدأ الجماعات الإرهابية تقديم نفسها كبديل، فتعدهم بأنها ستنصرهم وتعيد حقوقهم وتحميهم من خصومهم وتحل مشاكلهم بأسرع وقت.

ثالثاً: استخدام الجماعات الإرهابية افكار مناهضة مجتمع: فقدان الثقة يمكن أن يؤدي إلى تطرف في الآراء والمعتقدات، مما يزيد من احتمالية اللجوء إلى العنف والتطرف كحلول للمشاكل التي يواجهونها،

وهنا تستخدم المجاميع الإرهابية أفكار مناهضة للمجتمع، وبهذه الطريقة تزع في نفوس الأفراد الشك والكراهية تجاه المؤسسات الرسمية والمجتمع، كان تقول لهم ان المجتمع ضدكم ونحن وحدنا من نقف معكم ونعطيكم الكرامة ونرفع رؤوسكم. في بعض الحالات، قد يؤدي فقدان الثقة إلى تطرف الأفراد وتورطهم في أعمال إرهابية، حيث يرون في هذه الأعمال وسيلة لتحقيق أهدافهم أو للانتقام من المجتمع.

رابعاً: تجنيد الأفراد عبر الاغراء المادي والهيبة المزيفة: في غياب فرص العمل والتعليم الناجح والمشروع تعرض الجماعة الاجرامية على الأفراد دخل مالي سريع وسلاح وسلطة واحترام مزيف داخل الحي أو المنطقة التي يسكنوها، فتقدم لهم فرص عمل غير مشروعة، كتهريب المخدرات والبضائع أو سرقة السيارات أو القتل مقابل أجر أو الابتزاز المسلح، وهذا ما حصل في السنين السابقة في العراق وما زال مستمراً رغم جهود الأجهزة الأمنية والقضائية المخلصة للوطن. في بعض الحالات، قد يؤدي فقدان الثقة إلى تطرف الأفراد وتورطهم في أعمال إرهابية، حيث يرون في هذه الأعمال وسيلة لتحقيق أهدافهم أو للانتقام من المجتمع.

خامساً: استغلال الازمات والفراغ الأمني: في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة أو انهيار الدولة تكون الفرصة لتجنيد الأفراد مؤاتيه، لأن الناس يبحثون على أي جهة تحميهم أو تعطيهم أفقاً للحياة، فعندما يفقد الناس الثقة في الحكومة، فإنهم قد يصبحون أكثر استعدادًا للانخراط في الأنشطة الإجرامية أو دعم الجماعات المسلحة.

الفرع الثاني: الجرائم غير المنظمة

قد يشكل فقدان الثقة، سواء بالنفس أو بالآخرين أو بالحكومة أو بأجهزة الدولة ومؤسساتها أو بالمجتمع، أحد اهم أسباب ارتكاب الجرائم الاجتماعية، كالسرقة والاعتداء على الأشخاص أو الاموال وتعاطي المخدرات والدعارة وجرائم ضد الاسرة، نتيجة الشعور بالإحباط وانعدام الأمان الناتج عن انعدام الثقة.

قد يؤدي فقدان الثقة بالنفس والشعور بالدونية الى ارتكاب الجرائم، فمثلاً: الأشخاص المتورطين في الإدمان والسرقة والدعارة لديهم تقدير ذاتي أقل مقارنةً بالشخص العادي(٦٣)، وتقدير الذات هو انعكاس لفهم الذات والشعور بقيمتها الشخصية، يمكن القول إنه حكم عام على النفس(٦٤)، وبعض المجرمين يعانون من تدني احترام الذات، ولعل أحد الأسباب الرئيسية المعروفة لجرائم المجرمين هو تدني احترام الذات(٦٥)، ومن سمات تدني تقدير الذات، عدم شعور الفرد بأهميته، وتوقع الإهانة من الآخرين وعدم ثقته بهم، وظنه أن لا أحد يحبه، كما يشعر بالوحدة والانفصال عن الآخرين، ولا يهتم بنفسه ولا بالآخرين، إن تقدير الذات هو موضوع محدد للغاية في علم النفس، وهو يشير إلى كل مفهوم أو مجال نفسي آخر بما في ذلك الشخصية، مثال الخجل أو الوعي الذاتي والتوتر والاكتئاب(٦٦).

وانعدام الثقة بين الأفراد يمكن أن يؤدي إلى تشتت الروابط الاجتماعية وتفككها، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات إجرامية، ففقدان الثقة يضعف الروابط الاجتماعية بين الأفراد، مما يجعلهم أقل عرضة للتأثر بالمعايير والقيم الاجتماعية التقليدية التي تمنع السلوك الإجرامي.

وفقدان الثقة بالمجتمع قد يولد الخوف والشك في الآخرين، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات دفاعية أو هجومية، وذلك قد يؤدي إلى صراعات عنيفة داخل المجموعة أو مع مجموعات أخرى، فتقع جرائم الاعتداء على الافراد والمجتمع، كجرائم القتل والضرب والسب والقذف وجرائم الاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة بالاستيلاء عليها او اتلافها.

وفي بيئة يسودها انعدام الثقة، قد تقل الرقابة الاجتماعية على سلوك الأفراد، مما يزيد من فرص ارتكاب الجرائم دون خوف من العقاب، فإذا فقد الناس الثقة في الشرطة، فإنهم قد يترددون في الإبلاغ عن الجرائم أو التعاون مع التحقيقات، مما يجعل من الصعب على الشرطة مكافحة الجريمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن فقدان الثقة في الشرطة قد يؤدي إلى لجوء الأفراد إلى حماية أنفسهم بأنفسهم، مما قد يشجع على تكوين نزاعات مسلحة للدفاع عن النفس، وفقدان الثقة بين أفراد المجتمع، قد يؤدي إلى انعدام التعاون والتضامن، مما يسهل على المجرمين استغلال ضعف المجتمع.

وعندما يفقد المواطن الثقة في أجهزة الدولة، فإنه يشعر بعدم الأمان، ويزداد لديه الشعور بالخوف والإحباط، وهذا قد يؤدي إلى ضعف احترام القانون والنظام العام، مما يشجع على ارتكاب الجرائم، فالمواطنون الذين يفقدون الثقة في المؤسسات القضائية، فإنهم قد يلجأون إلى حلول غير قانونية، منها السلوك الاجرامي، لفض النزاعات، وقد يقررون عدم التعاون مع السلطات، مما يعيق جهود مكافحة الجريمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يشعر المجرمون بأنهم لن يتعرضوا للعقاب على جرائمهم بسبب عدم ثقتهم في أجهزة إنفاذ القانون، مما يشجعهم على تكرارها، ففي بعض المناطق التي ينتشر فيها الفساد أو عدم الاستقرار السياسي، قد يفلت المجرمون من العقاب، مما يزيد من ثقتهم بأنفسهم ويدفعهم إلى ارتكاب المزيد من الجرائم.

وفي المجتمعات التي ينتشر فيها فقدان الثقة، قد يلجأ الأفراد إلى السلوك الاجرامي لحل النزاعات أو لتحقيق أهدافهم بدلاً من اللجوء إلى القضاء أو المؤسسات الرسمية، فتقع جرائم السرقة والنهب وجرائم الاعتداء والخطف وجرائم ضد الاسرة.

يتضح مما تقدم أن فقدان الثقة هو عامل رئيسي في تدهور الروابط الاجتماعية، ويمكن أن يكون دافعًا قويًا للانخراط في السلوك الإجرامي، مما يبرز أهمية بناء الثقة في المجتمعات لمنع زيادة حجم الظاهرة الاجرامية أو للتقليل من حجمها، ويكون ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون، فيجب على الحكومات ضمان تطبيق القانون بشكل عادل وفعال على الجميع، مما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات القضائية، ومكافحة الفساد، إذ على الحكومات محاربة الفساد بجميع أشكاله، مما يزيد من ثقة المواطنين في الحكومة ويقلل من احتمالية ارتكاب الجرائم، وتعزيز المشاركة المجتمعية، أي إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار، مما يزيد من شعورهم بالانتماء والمسؤولية، وتحسين الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، فذلك يزيد من رضا المواطنين ويقلل من احتمالية اللجوء إلى الجريمة، بناء ثقافة الثقة، إذ يجب على المجتمع ككل العمل على بناء ثقافة الثقة والاحترام المتبادل، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من احتمالية ارتكاب الجرائم.

الخاتمة

بعد الانتهاء بعون الله من بحث (فقدان الثقة وأثره في السلوك الاجرامي) نعرض ما توصل اليه البحث من استنتاجات وتوصيات وكالاتي:

أولا: الاستنتاجات

١. الثقة تعني: الاطمئنان للسلوك المتوقع من (شخص أو مؤسسة) والايمان بقدرته وكفاءته واخلاصه، وهي تعكس توقعات والتزامات متبادلة بين طرفين، وتعطي المجتمع طابع التماسك والاستقرار، فالثقة هي اهم مقومات المجتمع الإنساني وافتقادها بين الأفراد يُفقِدّ المجتمع تكامله.

٢. وإذا كانت الثقة صفة تتوارثها الأجيال، فإن انعدام الثقة هي صفة مكتسبة تنتج عن تفاعل الفرد مع البيئة المحيطة به.

٣. وأهم العوامل التي يكون لها أثر مباشر في فقدان الثقة العوامل الاجتماعية، كالظلم والتمييز، الفساد المؤسسي، التفكك المجتمعي، والعوامل النفسية، كالخيانة، الصدمة النفسية، فقدان الدعم الاجتماعي.

٤. وهنالك علاقة وثيقة بين الثقة بالنفس والصحة النفسية، فالشخص الصحيح نفسياً يتمتع بالثقة بنفسه، بينما يتصف الشخص المريض نفسياً بانعدام الثقة لديه انعداماً تاماً.

٥. والحفاظ على الروابط الإنسانية والاجتماعية أمر بالغ الأهمية لصحة الإنسان، حيث أن القبول الاجتماعي يعزز قدرات الأفراد وصحتهم الجسدية والنفسية، ويحدث العكس تماماً في حالة الرفض المجتمعي الذي يؤثر بالسلب على الجهاز المناعي كله.

٦. ان التفكك في الروابط الاجتماعية قد يُعزز انعدام الثقة بين الجيران، مما يقلل من احتمالية حرص أفراد المجتمع على بعضهم البعض أو الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، مما يزيد من الضعف العام ومعدلات الجريمة في تلك المناطق، لذلك فإن المجتمعات التي تعمل على تعزيز الروابط الاجتماعية القوية يمكن أن تعمل على خفض معدلات الجريمة من خلال توفير شبكات الدعم التي تعزز الثقة وتمنع وقوع الجرائم.

٧. فالجنوح والنزعة الاجرامية تمثل حربا ضد الإحباط، والاجرام يتولد عن الشعور بالفشل والإحباط، نتيجة فقدان الثقة، سواء بالنفس أو بالأفراد أو بالمؤسسات العامة أو بالمجتمع مما قد يدفع الشخص الى مخالفة القانون وارتكاب الجرائم.

٨. وكل مخالفة للقانون ينتج عنها فقدان ثقة، التي تنتج بدورها مخالفة جديدة للقانون، وهذا يعني أن فقدان الثقة ومخالفة القانون مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، فالأخير يساهم في الأول بشكل مباشر، والأول يكون سببا لإنتاج الثاني، فعندما يخالف شخص القانون، فإنه يضعف الثقة فيه، سواء من قبل المجتمع أو من قبل الأشخاص الذين كان يتعامل معهم، وهذه المخالفة قد تكون بمثابة إهانة للعدالة وتسبب ضرراً للمصالح العامة أو الخاصة على حدٍ سواء.

٩. ويشكل فقدان الثقة عاملًا محوريًا ومحفزًا للعنف على مختلف المستويات، حيث يؤدي الشك وانعدام الأمان إلى تصاعد التوترات وتأجيج السلوكيات العدوانية، سواء كان العنف ناتجًا عن ضعف في الثقة بالنفس يدفع الأفراد إلى التعويض بالسلوك العدواني، أو عن تآكل الثقة في العلاقات الأسرية والمؤسسات الاجتماعية، فإن النتائج غالبًا ما تكون مدمرة.

١٠. وفقدان الثقة يمكن أن يكون دافعًا قويًا للانخراط في السلوك الإجرامي، سواء بالاشتراك في الجرائم المنظمة مع مجاميع إجرامية، أو ارتكاب جرائم عادية غير منظمة، مما يزيد من حجم الظاهرة الاجرامية أو يمنع التقليل من حجمها في المجتمع.

ثانياً: التوصيات

١. العمل على توفير أفضل شروط البيئة التعليمية والأكاديمية والنفسية التي تشجع على التفاؤل والأمل والسعادة والطموح والاستقرار النفسي لدى الطلبة.

٢. ضرورة التعاون بين الأسرة والمدرسة في العمل على بناء الثقة بالنفس، واكتشاف مشكلات الطلبة السلوكية ومواجهتها بشكل علمي.

٣. العمل على تدعيم الثقة التي هي عماد العلاقة الزوجية بالصراحة والوضوح لا الخداع والغموض على أن تظل العلاقة في مكان ما، بين الحب والاستقلالية والخصوصية والاطمئنان.

٤. يجب العمل على تعزيز الروابط الاجتماعية القوية، وتفعيل استراتيجية وفنيات علم النفس الإيجابي لنشر السعادة والتفاؤل بين أفراد المجتمع ككل، فهي يمكن أن تعمل على خفض معدلات الجريمة من خلال توفير شبكات الدعم التي تعزز الثقة وتمنع وقوع الجرائم.

٥. على الدولة والآلة الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني أن تكون دائما متيقظة، وأن تعمل على دحض الشائعات والاخبار المزعزعة للثقة العامة بمؤسسات الدولة، وإيصال الحقيقة للناس بكافة الطرق الممكنة، وان تبين لهم ان من ارتكب مخالفة للقانون تم معاقبته بالعقوبات المناسبة قانوناً، سواء كان شخص صالح حسن السمعة أم شخص سيء السمعة، وسواء كان ذو نفوذ سياسي او اجتماعي في المجتمع ام شخص عادي من افراد المجتمع.

٦. وضع استراتيجيات شاملة لتعزيز الثقة بالنفس وبالآخرين، وتطوير مهارات التواصل، والوعي القانوني لدى افراد المجتمع، وبناء علاقات صحية على جميع المستويات، لتجفيف منابع العنف وبناء مجتمعات أكثر أمانًا واستقراراً.

٧. يجب بناء الثقة في المجتمعات لمنع زيادة حجم الظاهرة الاجرامية أو للتقليل من حجمها، ويكون ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون.

٨. ضمان تطبيق القانون بشكل عادل وفعال على الجميع دون استثناء، مما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات القضائية.

٩. محاربة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، مما يزيد من ثقة المواطنين في الحكومة ويقلل من احتمالية ارتكاب الجرائم بدافع تحقيق العدالة الشخصية.

١٠. تعزيز المشاركة المجتمعية، أي إشراك المواطنين في عمليات صنع القرار، مما يزيد من شعورهم بالانتماء والمسؤولية في مكافحة الجريمة.

١١. تحسين الخدمات العامة، كالتعليم والرعاية الصحية والإسكان، فذلك يزيد من رضا المواطنين على الحكومة ويقلل من احتمالية اللجوء إلى العنف.

١٢. بناء ثقافة الثقة، إذ يجب على المجتمع ككل العمل على بناء ثقافة الثقة والاحترام المتبادل، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من احتمالية مخالفة القانون.

١٣. تفعيل الدور الاعلامي عبر وسائل الاعلام المختلفة ببث الوعي لدى أفراد المجتمع بالقيم الاخلاقية والاجتماعية الحميدة بصورة أفضل مما هو عليه الآن، لتكون حاجزاً بينهم وبين السلوك الاجرامي.

الهوامش

(١) محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب ٤، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٦، ص٤٢١٩.

(٢) الراغب الاصفهاني: معجم المفردات في غريب القران، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٨، ص٥٨٣.

(٣) مجموعة من المؤلفين في مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٠١٢.

(٤) شيماء إبراهيم مرعي: استخدام الانترنت ورأس المال الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب–جامعة حلوان، ٢٠١١، ص٨٦–٨٧.

(5) Viva Ona Bartkus & James H. Davis: Socil Capital Reaching out, Reaching in, Massachusettson, Edward Elgar Pulishing, US, 2009, p287.

(6) P.H Collin: "Dictionary of Politics and Government". 3rd ed., London, Bloomsbury Publishing Plc., 2004, p248.

(7) Robert D. Putnam: "Making Democracy Work - Civic Traditions in Modern Italy". New Jersey: Princeton University Press, 1993, p170.

(8) Hornby, A.S. Oxford Advanced Learners Dictionary of current English. Eight impression, London: Oxford university press.1974, p788.

(٩) كامل ثامر الكبيس: بناء وتقنين قياس سمات الشخصية ذات الأولوية للقبول في الكليات العسكرية لدى طلاب الصف السادس الاعدادي، أطروحة دكتورا، غير منشور، جامعة بغداد–كلية التربية، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٦٥.

(١٠) أكرم رضا: مراهقة بلا أزمة، ج١، دار التوزيع والنشر الإسلامية، دمشق، ص٣٥.

(١١) أيسر فخري رحومي العاني: تحديد افضلية محكمات الصدق التلازمي لمقاييس السمات الوجدانية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد–كلية التربية، بغداد، ٢٠٠٦، ص٦٠.

(١٢) مصطفى فهمي: دراسات في سيكولوجية التكيف، العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢٣.

(١٣) جاسم محمد جاسم: مشكلات الصحة النفسية–امراضها–علاجها، مكتبة دار الثقافة، ط١، عمان، ٢٠٠٤، ص٣٥٤.

(١٤) سورة الروم الآية (٢١).

(15) Larue T. Hosmer: "Trust: The Connecting Link between Organizational Theory and Philosophical". Michigan, Academy of Management Review, Vol.20 (22) 1995, p379.

(16) John Lindsay: "Respect and Trust in Management a Necessity". Canada, Canadian Institute of Management, Vol. 21(1), Spring 1996, p26.

(١٧) فرانسيس فوكوياما: الثقة–الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، دراسة مترجمة(٦)، مركز الامارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبو ضبي، ١٩٩٨، ص٤٢.

(18) Karen S. Cook: "Trust". In Ritzer, George (ed.): "The Blackwell Encyclopedia of Sociology". USA, Blackwell Publishing Ltd., 2007, p5089.

(19) Robert D. Putnam: "Making Democracy Work - Civic Traditions in Modern Italy". New Jersey: Princeton University Press, 1993, p170

(20) Lianjiang Li: "Political Trust in Rural China". Modern China, Vol.30 (2), Apr. 2004, p230.

(٢١) صدفة محمد محمود: العلاقات بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤.

(22) Margaret Levi & Laura Stoker: "Political Trust and Trustworthiness". Annual Review of Political Science, Vol. 3(1), Jun. 2000, p476.

(٢٣) احمد زايد وآخرون: رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية في الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٨. كذلك فيلب كابان وجان. ف. دوريه: علم الاجتماع –من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية، ترجمة –ايناس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٠، ص٧٢.

(٢٤) سامح فوزي: القوة الخفية–رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٥٦.

(٢٥) المواد(٢٧٤–٢٧٩) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

(٢٦) المواد(٢٨٠–٢٨٥) من قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.

(٢٧) المواد(٢٨٦–٢٩٧) من قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.

(٢٨) المواد(٢٩٨–٣٠١) من قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.

(٢٩) المواد(٣٠٤–٣٠٦) من قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.

(٣٠) فرانسيس فوكاياما: الثقة–الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، مركز الامارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبو ضبي، ١٩٩٨، ص٣٧٢.

(31) Eric M. Uslaner: "The Moral Foundations of Trust". 1st.ed, UK, Cambridge University Press, 2002, p2.

(٣٢) احمد زايد وآخرون، مصدر سابق، ص٢٧.

(33) Eric M. Uslaner: "Trust and Civic Engagement in East and West". In G. Badescu & Eric M. Uslaner (eds.): "Social Capital and the Transition to Democracy". 1st.ed, London, Routledge, 2003, pp81-82.

(34) Eric M. Uslaner: "The Moral Foundations of Trust". Op, Cit., pp22-27.

(35) Eric M. Uslaner: "Trust and Civic Engagement in East and West". Op, Cit., p.85

(36) Piotr Sztompka: "Trust - A Sociological Theory". New York,Cambridge University Press, 2003, pp136-125.

(٣٧) د. محمد شلال حبيب: أصول علم الاجرام، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٥، ص١١٢–١١٣.

(٣٨) مقال " John Billكيف تحافظ على زواجك عند فقدان الثقة بين الشريكين" منشور في medium.com تمت مراجعته بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥

(٣٩) د. هاني رمزي عوض: فقدان الثقة بالآخرين...أخطر عواقب التنمر، مجلة الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٢٤، موقع النشر على الانترنت https://aawsat.com اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٦.

(٤٠) المصدر السابق.

(٤١) د. محمد شلال حبيب: مصدر سابق، ص١١٧.

(42) caroll.H.A,mental hygiene, prentice-hall-lnc, new jersey,1984.

(٤٣) سليم نعامة: سايكولوجية الانحراف، مكتب الخدمات الطباعية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢١.

(٤٤) حسين علي الغول: علم النفس الجنائي الإطار والمنهجية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣. كذلك: عبد الرحمن العيسوي: علم النفس الجنائي، كلية الآداب، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٨.

(٤٥) د. سلطان الشاوي: التحقيق الاجرامي، مكتبة السنهوري، بغداد ٢٠٠٩، ص١١٠-١١١.

(٤٦) جهاد هاشم الهاشم: الثقة بين الأزواج وأثرها في بناء الأجيال، مقال منشور على موقع صحيفة الديرة الاليكتروني على الموقع https://www.aldeereh.com/articles/79892.html

(٤٧) المادة(٢٤٧) من قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.

(٤٨) المادة(٢٤٥) من قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.

(٤٩) المادة(٢٤٢٤٠) منانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.

(٥٠) المادة (٢١/ أ) من قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.

(٥١) المادة(٣٧٠) من قانون العقوبات العراقي، مصدر سابق.

(٥٢) عبد الجبار عريم: نظريات علم الاجرام، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣، ص٨٤.

(٥٣) عصمة عدلي: الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٤.

(٥٤) عبد القادر شعشوع: سلم الحاجات والسلوك للجانحين والمستهدفين للجنوح والعاديين، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، ٢٠١٢، ص٣٢ وما بعدها.

(٥٥) د. جيسي بسمان: أسباب العدوان، بحث طبي منشور من خلال مستشفى بريغهام، منشور على موقع buoy على الانترنت https://www.buoyhealth.com/learn/aggression اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٢٦.

(٥٦) د. روكسان درايدن ادواردز: العنف المنزلي، بحث منشور على موقع medicinenet على الانترنت https://www.medicinenet.com/domestic_violence/article.htm

(٥٧) د. وليم سي. لويد الثالث: العدوان/دراسة طبية، بحث منشور على موقع healthgrades على الانترنت https://resources.healthgrades.com/right-care/mental-health-and-behavior/aggression

(٥٨) ل. كورنيت ون. أ. نولتون، وجهات نظر عامة حول الثقة والاطمئنان في المحاكم، معهد النهوض بالنظام القانوني الأمريكي، يونيو ٢٠٢٠، ص٣.

(٥٩) ج. جاكسون وآخرون: تطوير مؤشرات أوروبية للثقة في العدالة، المجلة الأوروبية لعلم الإجرام، العدد٤، السنة ٨، ص٢٦٨.

(٦٠) ف. هايك: الطريق إلى العبودية، روتليدج، لندن، ١٩٤٤، ص٧٢.

(٦١) م. دامي، ج.غودمان-ديلاهونتي، وآخرون: فك ارتباط المعتقلين ذوي القيمة العالية وإعادة تأهيلهم مجلة مكافحة التطرف، العدد٢٢، ٢٠٢٠، ص٥٠-٨٠. https://journals.sfu.ca/jd/index.php/jd

(٦٢) حسين عبد الحميد رشوان: الجريمة -دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٦٠.

(٦٣) غوانيبا سي. احترام الذات. سان دييغو، كاليفورنيا: جامعة سان دييغو؛ ١٩٩٩.بحث منشور على موقع كوكل سكولار على الرابط Guanipa: Self-Esteem - Google Scholar اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١٩.

(٦٤) م. ماكموران: تحفيز المجرمين على التغيير دليل لتعزيز المشاركة في العلاج، أكسفورد، جون وايلي وأولاده، ٢٠٠٢. McMurran: Motivating offenders to change: A guide... - Google Scholar أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٢٦.

(٦٥) د. ماك آرثر، ماك آرثر، كونيتيكت. تقدير الذات. سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، بحث منشور على الرابط MacArthur: Self-esteem - Google Scholar اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١٩.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

١) احمد زايد وآخرون: رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية في الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢) أكرم رضا: مراهقة بلا أزمة، ج١، دار التوزيع والنشر الإسلامية، دمشق، ٢٠٠٠.

٣) جاسم محمد جاسم: مشكلات الصحة النفسية–امراضها–علاجها، مكتبة دار الثقافة، ط١، عمان، ٢٠٠٤.

٤) حسين عبد الحميد رشوان: الجريمة –دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٥) حسين علي الغول: علم النفس الجنائي الإطار والمنهجية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.

٦) د. سلطان الشاوي: التحقيق الاجرامي، مكتبة السنهوري، بغداد ٢٠٠٩.

٧) الراغب الاصفهاني: معجم المفردات في غريب القران، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٨.

٨) سامح فوزي: القوة الخفية–رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

٩) سليم نعامة: سايكولوجية الانحراف، مكتب الخدمات الطباعية، القاهرة، ١٩٨٥.

١٠) شيماء إبراهيم مرعي: استخدام الانترنت ورأس المال الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب–جامعة حلوان، ٢٠١١.

١١) صدفة محمد محمود: العلاقات بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٢) عبد الجبار عريم: نظريات علم الاجرام، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣.

١٣) عبد الرحمن العيسوي: علم النفس الجنائي، كلية الآداب، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٨.

١٤) عصمة عدلي: الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

١٥) ف. هايك: الطريق إلى العبودية، روتليدج، لندن، ١٩٤٤.

١٦) فرانسيس فوكوياما: الثقة–الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، دراسة مترجمة(٦)، مركز الامارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبو ضبي، ١٩٩٨.

١٧) فيلب كابان وجان. ف. دوريه: علم الاجتماع –من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية، ترجمة – ايناس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٠.

١٨) ل. كورنيت ون. أ. نولتون: وجهات نظر عامة حول الثقة والاطمئنان في المحاكم، معهد النهوض بالنظام القانوني الأمريكي، يونيو ٢٠٢٠.

١٩) مجموعة من المؤلفين في مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة، ١٩٧٢.
٢٠) محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب ٤، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٦.
٢١) مصطفى فهمي: دراسات في سيكولوجية التكيف، العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٦.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

١) أيسر فخري رحومي العاني: تحديد افضلية محكمات الصدق التلازمي لمقاييس السمات الوجدانية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد–كلية التربية، بغداد، ٢٠٠٦.
٢) عبد القادر شعشوع: سلم الحاجات والسلوك للجانحين والمستهدفين للجنوح والعاديين، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، ٢٠١٢.
٣) كامل ثامر الكبيس: بناء وتقنين قياس سمات الشخصية ذات الأولوية للقبول في الكليات العسكرية لدى طلاب الصف السادس الاعدادي، أطروحة دكتورا، غير منشور، جامعة بغداد–كلية التربية، بغداد، ١٩٨٧.

ثالثاً: البحوث

١) ج. جاكسون وآخرون: تطوير مؤشرات أوروبية للثقة في العدالة، المجلة الأوروبية لعلم الإجرام، العدد٤، السنة ٨.
٢) د. هاني رمزي عوض: فقدان الثقة بالآخرين أخطر عواقب التنمر، مجلة الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٢٤، موقع النشر على الانترنت https://aawsat.com اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٦.
٣) د. جيسي بسمان: أسباب العدوان، بحث طبي منشور من خلال مستشفى بريغهام، منشور على الانترنت على الموقع https://www.buoyhealth.com/learn/aggression اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٢٦.
٤) د. روكسان درايدن ادواردز: العنف المنزلي، بحث منشور على الانترنت على الموقع: https://www.medicinenet.com/domestic_violence/article.htm
٥) د. وليم سي. لويد الثالث: العدوان/دراسة طبية، بحث منشور على موقع healthgrades على الانترنت https://resources.healthgrades.com/right-care/mental-health-and-behavior/aggression
٦) شيري ستريتوف: كيف يمكن للأزواج إعادة بناء الثقة في العلاقات، بحث منشور على الانترنت على الموقع https://www.verywellmind.com/rebuild-trust-in-your-marriage-2300999 أخر زيارة ٢٠٢٥/٧/١
٧) غوانيبا سي. احترام الذات. سان دييغو، كاليفورنيا: جامعة سان دييغو؛ ١٩٩٩.بحث منشور على موقع كوكل سكولار على الرابط Guanipa: Self-Esteem - Google Scholar اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١٩.
٨) م. دامي، ج. غودمان–ديلاهونتي، وآخرون: فك ارتباط المعتقلين ذوي القيمة العالية وإعادة تأهيلهم، مجلة مكافحة التطرف، العدد٢٢، ٢٠٢٠. https://journals.sfu.ca/jd/index.php/jd

٩) م. ماكموران: تحفيز المجرمين على التغيير دليل لتعزيز المشاركة في العلاج، أكسفورد، جون وايلي وأولاده، ٢٠٠٢. McMurran: Motivating offenders to change: A guide... - Google Scholar أخر زيارة ٢٠٢٥/٦/٢٦

١٠) ماك آرثر، دكتوراه في القانون، ماك آرثر، كونيتيكت. تقدير الذات. سان فرانسيسكو، كاليفورنيا: شبكة أبحاث الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحة؛ ٢٠٠٤. بحث منشور على موقع كوكل سكولار على الرابط MacArthur: Self-esteem - Google Scholar اخر زيارة ٢٠٢٥/٦/١٩.

رابعاً: القوانين

١) قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

سادساً: المصادر الأجنبية

1) caroll.H.A,mental hygiene, prentice-hall-lnc, New Jersey, 1984.
2) Eric M. Uslaner: "The Moral Foundations of Trust". 1st.ed, UK, Cambridge University Press, 2002.
3) Eric M. Uslaner: "Trust and Civic Engagement in East and West". In G. Badescu & Eric M. Uslaner (eds.): "Social Capital and the Transition to Democracy". 1st.ed, London, Routledge, 2003.
4) Hornby, A.S. Oxford Advanced Learners Dictionary of current English. Eight impression, London: Oxford university press.1974.
5) John Lindsay: "Respect and Trust in Management a Necessity". Canada, Canadian Institute of Management,Vol.21(1), Spring 1996.
6) Karen S. Cook: "Trust". In Ritzer, George (ed.): "The Blackwell Encyclopedia of Sociology". USA, Blackwell Publishing Ltd., 2007.
7) Larue T. Hosmer: "Trust: The Connecting Link between Organizational Theory and Philosophical". Michigan, Academy of Management Review, Vol.20 (22) 1995.
8) Lianjiang Li: "Political Trust in Rural China". Modern China, Vol.30 (2), Apr. 2004.
9) Margaret Levi & Laura Stoker: "Political Trust and Trustworthiness". Annual Review of Political Science, Vol. 3(1), Jun. 2000.
10) P.H Collin: "Dictionary of Politics and Government". 3rd ed., London, Bloomsbury Publishing Plc, 2004.
11) Piotr Sztompka: "Trust - A Sociological Theory". New York, Cambridge University Press, 2003.
12) Robert D. Putnam: "Making Democracy Work - Civic Traditions in Modern Italy". New Jersey: Princeton University Press, 1993.
13) Robert D. Putnam: "Making Democracy Work - Civic Traditions in Modern Italy". New Jersey: Princeton University Press, 1993.
14) Viva Ona Bartkus & James H. Davis: Socil Capital Reaching out, Reaching in, Massachusettson, Edward Elgar Pulishing, US, 2009.